الصناعة الحديثية في تفسير ابن كثير

أ.يوسف عبد الاوي

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

تمهيد:

لم يحض كتاب من كتب التفسير بالرضا والقبول والشهرة كما حظي تفسير ابن كثير ليس عند العلماء والباحثين فحسب بل عند عموم المسلمين فلا تكاد تخلو مكتبة عامة أو خاصة في مشارق الأرض ومغاربها من هذا السفر القيم وما ذاك إلا لأنه تخير لكتابه أفضل المناهج وأجلها وأسلمها، وهو التفسير بالمأثور؛ تفسير القرآن بالقرآن، وتفسيره بما ثبت من الأحاديث والآثار والابتعاد قدر الإمكان عن آراء الرجال التي لا خُطَمَ لها ولا أزمّة، وانطلاقا من هذا المنهج حفل تفسير ابن كثير بعدد هائل جدا يقدر بالآلاف من الأحاديث المرفوعة والموقوفة وأقوال التابعين.

ولو لم يكن لابن كثير في هذا الكتاب سوى استقصاء وجمع وترتيب هذه الأحاديث والآثار على نحو يجلي معاني الآية المفسرة لكفى بها من صناعة محكمة، فكيف والرجل تجاوز ذلك بكثير إلى صناعة أخرى لا يتقنها إلا القلة من العلماء والمفسرين وهي الصناعة الحديثية، وذلك بالتعليق على معظم الأحاديث والحكم عليها تصحيحا وتعليلا والكلام على رجال الإسناد جرحا وتعديلا، وسلك في كل ذلك مسلك النقاد الحذاق الذين يمتلكون ناصية هذا العلم رواية ودراية.

ونحن نريد من خلال هذا البحث أن نكشف ولو بشكل موجز عن ملامح هذه الصناعة والتي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك رسوخ مكانة هذا الكتاب وجدارته بأن يكون على رأس التفاسير جميعا، وأولويته كمقرر للتدريس في الجامعات والكليات والمعاهد الإسلامية الرسمية وغير الرسمية فضلا عن المساجد والزوايا وغيرها من مراكز التعليم الديني.

ورأيت أن أقسم موضوعي إلى ستة مباحث مع مقدمة وخاتمة. تناولت في المبحث الأول التعريف بابن كثير وجهوده في علم الحديث رواية ودراية، وفي المبحث الثاني: تحدثت عن تفسير ابن كثير ومكانته ومنهج صاحبه فيه، وفي المبحث الثالث:ولجت صلب الموضوع بالحديث عن بعض أنواع علوم الحديث المتعلقة بالإسناد بنوعيه المتصل والمنقطع مع التعريج على جهوده في علم الرجال أو ما يسمى بالجرح والتعديل، وفي المبحث الرابع: تكلمت عن بعض أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن والتي كثيرا ما تحدث عنها في تفسيره كالمرفوع والموقوف ومختلف الحديث، وفي المبحث الخامس: تناولت العلوم المشتركة بين الإسناد والمتن واكتفيت بالكلام عن الغريب والمنكر لكثرت وردوهما في عباراته النقدية.

وأحببت أن اختم هذا العرض بمبحث سادس ضروري ومهم. أكشف من خلاله عن ملكت النقد الحديثية التي يمتلكها الحافظ ابن كثير وذلك بالحديث عن جهوده في تصحيح الأحاديث وتعليلها.

هذا وإنني على يقين أن موضوعا كهذا من الصعب اختصاره في ورقات معدودات لكنني سأحاول ما وسعني الجهد بتوفيق الله وعونه أن أقع على المقصود الذي يفي بالغرض مبتعدا على الحشو والتكديس ومستغنيا بالإشارة عن العبارة ومكتفيا برؤوس النماذج عن تفاصيل النصوص والحوادث،

هذا وإنني استمد العون من الله –جلّت قدرته– راجيا منه التوفيق والسداد والإخلاص في هذا العمل.

المبحث الأول: التعريف بابن كثير وجهوده في علم الحديث

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن كثير

1–حياته: هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ولد سنة 701هـ على الراجح عند معظم المؤرخين وهذا مستفاد مما قاله في كتابه البداية والنهاية عند ترجمته لوالده ضمن وفايات سنة 703هـ "وكنت إذ ذاك صغيرا ابن ثلاث سنين أو نحوها لا أُدْركه إلا كالحلم" [1]

بل قد صرح ابن كثير عن سنة ولادته عند حديثه عن وفاة صاحب مكة الشريف محمد بن الأمير حيث قال:" وفيها (أي سنة 701) ولد كاتبه إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي المصري الشافعي عفا الله عنه"[2].

وكان مولده في قرية"مجيدل" التابعة لبُصرى الشام وهي قرية والدته مريم بنت الفرج بن علي، وفيها اشتغل والده بالعلم والتحصيل ونهل من المعارف الشيء الكثير مما أهله إلى أن يكون خطيب هذه القرية بامتياز يقول عنه ولده الحافظ بن كثير:"ثم تحول إلى خطابة مجيدل القرية التي منها الوالدة فأقام بها مدة طويلة في خير وكفاية وتلاوة كثيرة وكان يخطب جيدا وله قبولا عند الناس ولكلامه موقع لديانته وفصاحته وحلاوته"[3].

([1])– البداية والنهاية لابن كثير تحقيق محمد بيومي. عبد الله المنشاوي. محمد رضوان مهنا. مكتبة الإيمان المنصورة مصر 361/14.

([2])– المصدر نفسه 351/14.

([3])– المصدر نفسه، 360/14.

لم يطل المقام بابن كثير وأسرته بعد وفاة الوالد أكثر من أربع سنوات حيث انتقل مع أسرته إلى دمشق سنة 707هـ[1].

وقد كانت دمشق في المائة الثامنة معدن العلم وموئل العلماء فتحت صدرها للعلماء العائذين بها من وجه التتار فأصبحت عشا ومأمنا لهم وتلقتهم مدارسها بالترحاب فملؤوها علما وكتبا[2].

وفي دمشق لقي ابن كثير عالما من الشيوخ الذين كان لهم أكبرُ الأثر في مساره العلمي وكان أعظمهم أثرا في حياته واتجاهه شيخه الحافظ أبو الحجاج المزي (ت 742) حيث تكللت هذه الرابطة المتينة بعلاقة المصاهرة حيث زوّجه ابنته زينب فصار أكثر قربًا منه من ذي قبل. هذا و لم يمض وقت طويل حتى صار علما من أعلام دمشق وأقبل عليه طلبة العلم من شتى البقاع والأصقاع لما سمعوا عنه من غزارة العلم ومتانة الفهم وسيلان الذاكرة وقوة الاستحضار. وقد وصفه تلميذه بن حجّي بقوله"كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث وأعرفهم بتخريجها ورجالها وصحيحها وسقيمها وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك وكان يستحضر شيئا كثيرا من التفسير والتاريخ، قليل النسيان وكان فقيها جيد الفهم صحيح الدين ويحي الليل إلى آخر وقت، ويشارك في العربية مشاركة جيدة ونظم الشعر وما أعرف أني اجتمعت به على كثرة ترددي إليه إلا وأخذت منه[3].

---

(1)- المصدر نفسه، 361/14.

(2)- أنظر مقدمة تحقيق كتاب الفصول في سيرة الرسول ﷺ. د: محمد العيد الخطراوي، د: محي الدين مستو دار الكلم الطيب. دمشق ط:10 2003/1424 ص 36.

(3)- شذرات الذهب في أخبار من ذهب الذهبي المطبعة التجارية بيروت 231/6.

ولقد كان ابن كثير على مذهب السلف في العقيدة وشافعي المذهب في الفروع ويتضح ذلك جليا من خلال مصنفاته. وقد وفاه الأجل رحمه الله في شعبان سنة 774هـ ودفن في مقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية رحمه الله.

2- شيوخه: وسنقتصر على ذكر بعض خواص شيوخه.

أبو الحجاج المزي (ت 742هـ) الإمام ابن تيمية (ت 728هـ) شمس الدين الذهبي (ت742هـ) برهان الدين الفزاري (ت729هـ)، أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجار الشهير بابن الشحنه (ت730هـ) وأبو محمد القاسم بن عساكر (ت723هـ) وكمال الدين محمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الزملكاني (ت727هـ) وغيره كثير.

3- تلاميذه: ومن أشهرهم بدر الدين الزركشي (ت794هـ) أحمد بن حجي(ت816هـ) شهاب الدين أحمد بن محمد الحريري المعروف بالسلاوي(ت813هـ)، عبد الرحمان بن الخشني الكردي الشهير بالحافظ العراقي(ت806هـ).

4- مؤلفاته: اختلف في عدد مؤلفاته بين مقل ومكثر فالقدامى كانوا يكتفون في ترجمته بذكر عدد من مؤلفاته ليس بقصد الاستقصاء وأما الباحثون المعاصرون ممن تكلموا عن ابن كثير مفسرا أو محدثا أو مؤرخا ممن تناولوا بعض مؤلفاته بالتحقيق فقد اختلفوا اختلافا بينا فمنهم من ذكر له ستة عشر مؤلفا، ومنهم من أوصلها إلى ستة وعشرين، ومنهم من ذكر له أربعا وثلاثين، ومنهم

من أوصلها إلى ثلاثة وأربعين، وفي آخر البحوث التي كتبت عن ابن كثير ذكر له الدكتور عدنان شلش أربعا وستين مؤلفا[1] وهذا أكبر رقم فيما نعلم.

ومن أشهر هذه المؤلفات:

- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن وهو أضخم مؤلفاته
- البداية والنهاية
- تفسير القرآن العظيم
- فضائل القرآن
- الاجتهاد في طلب الجهاد
- الفصول في سيرة الرسول
- أحاديث التوحيد والرد على الشرك
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر بن الحاجب
- شمائل الرسول ودلائل نبوته وفضائله وخصائصه.

المطلب الثاني: جهوده في علم الحديث

لقد كان للحافظ بن كثير إسهامات واسعة في علم الحديث بقسميه رواية ودراية[2]

([1])- أنظر الإمام ابن كثير وأثره في علم الحديث رواية ودراية –رسالة دكتوراه- د: عدنان شلش دار النفائس الأردن ط1 (1425هـ/2005م)ص96.

([2])-علم الحديث رواية هو علم يشتمل على نقل ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية أو خُلقية، وكذا ما أُضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم .

فمن الرواية جمعه لموسوعة ضخمة سماها جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن جمع فيها ما يربو عن مائة ألف حديث من أشهر كتب السنة المعتمدة، يقول ابن كثير في مقدمة الكتاب: "قد جمعته من كتب الإسلام المعتمدة ومن ذلك الكتب الستة ومسند الإمام احمد ومسند أبي بكر البزار ومسند أبي يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني –رحمهم الله– فهذه عشرة كاملة أذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه الكتب العشرة وربما زدت عليها من غيرها وقلّ ما يخرج عنها من الأحاديث مما يُحتاج إليه في الدين" [1]

وقد رتبه على طريقة المسانيد فبدأ بالمقلين من الصحابة ثم المكثرين وكعادته في كل مؤلفاته يعلق على معظم الأحاديث تصحيحا وتضعيفا وعلى الرجال جرحا وتعديلا كما يعزو الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة[2]

كما كان أثره واضحا في علم المصطلح من خلال كتابه اختصار علوم الحديث الذي طارت شهرته في الأفاق لأنه من أنفع مختصرات مقدمة ابن الصلاح و لم يكتف ابن كثير بتهذيب مباحثه وإيجازها إنما اختصر وأضاف وناقش وقبل ورد وتوقف[3].

وعلم الحديث دراية هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن. أنظر الوسيط في علوم مصطلح الحديث د: محمد أبو شهبة عالم المعرفة جدة ط1983/1403 ص24-25.

([1])-أنظر جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن لابن كثير تعليق وتخريج د: عبد المعطي أمين قلعجي ط: دار الفكر –دار الكتب العلمية ط2 2002/1423(9/1)

([2])-أنظر مقدمة التعليق على هذا الكتاب د: عبد المعطي قلعجي ففيها مزيد بيان وتفصيل

([3])-الحافظ ابن كثير وأثره في علم الحديث ص136.

ولعل أهم مسألة ناقش فيها ابن الصلاح هي مسألة التصحيح والتحسين والتي منعها هذا الأخير وخالفه ابن كثير وقال بإمكانيتها لمن تأهل لذلك[1].

ومع جهوده الواضحة في الكلام على الرجال في كامل مصانفاته إلا أنه أفرده بالتصنيف في كتاب سماه (التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل) والواضح أن هذا الكتاب هو مختصر كتاب شيخه الحافظ المزي " تهذيب الكمال" أضاف إليه ما في كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" لشيخه الحافظ الذهبي وهذا الكتاب واحد من عشرات كتبه المفقودة فلا يوجد منه إلا الجزء التاسع في مجلدين من القطع الكبير في دار الكتب المصرية[2]

كما كان للحافظ ابن كثير أثر بارز في تخريج الأحاديث ففي كل مصنفاته كان يمارس عملية التخريج وذلك بجمع الطرق في موضوع معين ونسبه إلى مصادره من كتب السنة والتعليق عليها بالكلام على الرجال وبالحكم على الأحاديث وقد برز هذا أكثر ما برز في كتابيه الشهيرين البداية والنهاية والتفسير. كما كان له تآليف مستقلة في هذا الفن خرّج فيها أحاديث كتب معينة ومن ذلك تخريجه لأحاديث مختصر العلامة أبي عمرو بن الحاجب في أصول الفقه وسماه "تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب"

([1])-أنظر تفصيل المسألة في الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث أحمد شاكر دار الكتب العلمية بيروت ط1 1403/1983 ص25-26.

([2])-انظر الحافظ ابن كثر وأثره في علم الحديث ص159.

كما خرّج أحاديث كتاب التنبيه في الفقه الشافعي للإمام أبي إسحاق الشرازي وسماه"إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه"[1]

وبالجملة فجميع مؤلفات ابن كثير كانت تدلل على مدى رسوخ قدمه في علم الحديث وجدارته باستحقاقه للقب الحافظ المتقن كما أجمع على ذلك كل من ترجم له من المتأخرين أو المعاصرين من العلماء المعتبرين.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه تفسير القرآن العظيم ومنهجه فيه

المطلب الأول: التعريف بالكتاب ومكانته بين كتب التفسير

إن امتلاك الحافظ ابن كثير لناصية العديد من العلوم كاللغة العربية والحديث والفقه فضلا عن الحفظ المبكر لكتاب الله واستيعابه الكبير للتفاسير التي جاءت قبله أهّله وبكل جدارة واستحقاق إلى أن يقتحم هذا المعترك الصعب ويكتب تفسيرا للقرآن العظيم اجتمعت فيه كل مواصفات القبول بل النجاح والتفوق. وهذا وإن شعوره بالواجب الملقى على عواتق العلماء المتأهلين في تبين كلام الله هو الذي دفعه إلى أن يدلي بدلوه في هذا المجال حيث قال في مقدمة تفسيره[2] : "فالواجب على العلماء الكشف عن معاني كلام الله وتفسير ذلك وطلبه من مظانه وتعلم ذلك وتعليمه".

([1])-أنظر ما كتبه في هذا المجال عبد الغني بن حميد الكبيسي في مقدمة تحقيقه لتحفة الطالب لمعرفة أحاديث مختصر بن الحاجب دار حراء مكة المكرمة ط1 1406 وانظر كذلك الحافظ ابن كثير وأثره في علم الحديث ص 255.

([2]) - تفسير القرآن العظيم لابن كثير مكتبة الصفاء القاهرة ط1 (2002/1423) 11/1

هذا وقد كتب الله لهذا الكتاب من القبول والانتشار والشهرة كما لم يكتب لأي تفسير من قبله أو من بعده، واكبر دليل على ذلك هو العدد الهائل لطبعات الكتاب في مختلف دور الطبع في شتى البلاد العربية وغيرها.

وقد أثنى عليه العلماء ثناء عظيما حيث قال الإمام السيوطي:" له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله "[1]

وقال الإمام الشوكاني:"وله تصانيف مفيدة منها التفسير المشهور وهو في مجلدات وقد جمع فيه فأوعى ونقل المذاهب والأخبار والآثار وتكلم بأحسن كلام وأنفسه وهو من أحسن التفاسير"[2]

ويقول العلامة أحمد شاكر: "فإن تفسير ابن كثير أحسن التفاسير التي رأينا وأجودها وأدقها بعد تفسير إمام المفسرين أبي جعفر الطبري"[3]

ويقول الدكتور محمد لطفي الصباغ: "وتفسير ابن كثير تفسير جيد انتفع الناس به قديما وحديثا وذلك عائد إلى سلامة منهجه وإخلاص مؤلفه، وسهولة المراجعة فيه... إنه من أشهر كتب التفسير بالمأثور وأكثرها شيوعا وانتشارا بين الناس، وزادت المطابع في عصرنا من شهرته فطبع أكثر من مرة وفي أكثر من بلد مستقلا حينا ومع تفسير آخر حينا آخر"[4]

([1])- ابن كثير الدمشقي الحافظ المفسر المؤرخ د: محمد الزحيلي. دار العلم دمشق، ط1 (1995/1415) ص 209.

([2])- نفس المرجع والصفحة.

([3])- عمدة التفسير، أحمد شاكر ص7.

([4])- ابن كثير الدمشقي الحافظ ص(210، 211) نقلا عن بحوث في أصول التفسير د: محمد لطفي الصباغ.

وقد عدّ الدكتور إسماعيل سالم عبد العال[1] أن ابن كثير فاق الطبري في العديد من الجوانب حيث قال:"تفسير ابن كثير أحسن التفاسير وأجودها وأدقها بعد تفسير إمام المفسرين -كما يقول الشيخ أحمد شاكر- بل قد فاقه في جوانب كثيرة واستدرك عليه الكثير من الأمور".

المطلب الثاني: منهجه فيه

وقد صرّح الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره بعد طرحه لسؤال ("فإن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب أن اصح الطريق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر فإن أعياك ذلك فعليك بالسنّة فإنها شارحة للقرآن موضحة له...".

" وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنّة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصّوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم.."

" إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين") [2]

والملاحظ من كلام ابن كثير أنه تبنى منهج التفسير بالمأثور لاعتقاده بأنه أسلم وأحكم المناهج وحذر من تفسير القرآن الكريم بمجرد الرأي حيث قال:" فأما تفسير القرآن الكريم بمجرد الرأي فحرام"[3]

([1])- أنظر ابن كثير ومنهجه في التفسير إسماعيل سالم عبد العال مكتبة الملك فيصل القاهرة ط1 (1984) ص6.

([2])- أنظر تفسير القرآن العظيم، ص12-14.

خلاصة منهج ابن كثير[2]

1- جمعه للآيات المتماثلة في تفسير الآية إن وجدت وإبانته عن أسرارها الدقيقة في تناسقها وانسجام ألفاظها وتساوق أساليبها وعظمة معانيها حتى صار كالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن.

2- حشده واستيعابه للأحاديث المرفوعة في تفسير الآية وسوقها بأسانيدها في معظم الأحيان.

3- عزو الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة والحكم عليها صحة وضعفا وهذا في الغالب.

4- الكلام على رجال الإسناد جرحا وتعديلا واعتماده في ذلك على أئمة هذا الشأن

5- تفسير القرآن بأقوال الصحابة وتطبيق منهج النقد الحديثي عليها كما في المرفوع

6- الاستئناس بأقوال التابعين وتابعي التابعين ومن يليهم من علماء السلف وخاصة أهل القرون الثلاثة الأولى.

7- عدم الاعتماد على المرويات الإسرائيلية[3] التي لم تثبت في كتاب الله ولا في صحيح السنة وربما ذكرها وسكت عليها وهو قليل.

([1])- المصدر نفسه ص14.

([2])- هذا الملخص مستفاد من الأبحاث التالية: ابن كثير ومنهجه في التفسير ص3-4-5. ابن كثير الحافظ المفسر ص216-222. الإمام ابن كثير وأثره في علم الحديث ص425، 426.

([3])- لقد أبان ابن كثير عن موقفه من الإسرائيليات بكل وضوح في مقدمة تفسيره (1/13-14)

8- يتعرض لبيان الأحكام الفقهية وبسط آراء العلماء وأدلتهم ويحلل ويناقش ويرجح، ولكن كل ذلك بتوسّع موزون.

9- اعتمد على اللغة العربية في فهم كلام الله تعالى لأنه يجب أن يفسر حسب مقتضى الألفاظ العربية وأساليب اللغة ودلالات الألفاظ وشواهد الشعر التي تدل على المعنى وتوضح المراد وتؤيد التفسير.

10- اعتماده على أقوال من سبقه من أئمة التفسير كالإمام الطبري وابن أبي حاتم وابن عطية وكذا أقوال شيخه ابن تيمية.

11- كان يمتاز بأمانة النقل العلمي في كل ما اقتبسه من أقوال سواء المتعلقة بالتفسير أو التعليق على الأحاديث والرجال أو شرح الغريب من الألفاظ.

12- تفسير ما يتعلق بالأسماء والصفات على طريقة سلف الأمة – رحمهم الله- من غير تحريف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل.

المبحث الثالث: علوم الحديث المتعلقة بالإسناد في تفسيره

بحكم أن الإسناد هو الطريق الموصلة إلى المتن فقد أولاه الحافظ ابن كثير عناية فائقة بحيث التزم ذكر الأحاديث بأسانيدها في تفسيره في أغلب النصوص النبوية التي استشهد بها [1]

وبحكم شيوع روح النقد عنده فقد كان يعلق على معظم هذه الأسانيد فتنوعت بذلك علوم الحديث التي كان يشير إليها ومنها جملة من العلوم المتعلقة

([1])- ذكر صاحب كتاب الحافظ ابن كثير وأثره في علم الحديث (ص:487) أن ابن كثير ذكر في كتابه 5500 سندا كاملا من مصادره التي أخذ منها وهذا من مجموع 7878 حديث.

بالسند ذاته متصلا كان أو منقطعا وسنقف -بإذن الله- وقفات خفيفة على ثلاثة منها.

المطلب الأول: المتصل

والمتصل كما عرفه ابن الصلاح: "هو الذي اتصل سنده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. ويقال فيه الموصول. ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف"[1].

واتصال السند ركن أساسي في صحة الحديث كما هو معلوم بإجماع أهل الصنعة فالجميع متفق على أن الحديث الصحيح هو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا[2] وإن اختلفت عبارتهم.

وبالتالي فكل الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن كثير لذاتها فهي في حكم المتصلة الأسانيد عنده. وإن لم يشر إلى ذلك.وهذا ينسحب على آلاف الأحاديث التي حكم لها بالصحة[3].

([1])- علوم الحديث لابن الصلاح مؤسسة الرسالة ناشرون ط1 (2004/1425).ص32.

([2])- أنظر علوم الحديث ص15.اختصار علوم الحديث ص20.التدريب 63/1 دار التراث القاهرة.

([3])- أنظر كأمثلة على ذلك: 13/1، 42، 136. 51/2، 56، 183. 28/3، 37، 288. 63/4، 285. 18/5، 316 . 6/ 27، 83. 7/ 21، 256. 45/8، 224.

كما أن الأحاديث التي حكم عليها بالضعف ليس بالضرورة أن تكون منقطعة، فكم حديث ضعيف متصل الإسناد علته في عدالة الرواة أو ضبطهم أو شذوذ في الحديث أو لعلّة فيه[1]

لكن الحافظ ابن كثير قد ينص صراحة على مسألة الاتصال إذا كان المقام يستدعي مثل هذا التنصيص. كأن يستدل بحديث للبخاري معلقا[2] ويشير إلى أنه قد سبق ذكره متصلا.

فعند تفسيره لقوله تعالى:﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [3] أورد حديثا عند البخاري كسبب نزول لهذه الآية ثم علق عليه بالقول:" هكذا ذكر هذه الزيادة البخاري معلقة مرسلة وقد تقدمت مسندة متصلة في مسند أحمد آنفا"[4].

أو عند إرادته تقوية حديث فيحشد له طرقا منقطعة وموصولة ويشير إلى ذلك، كما فعل عند تفسيره لقوله تعالى﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ ﴾[5]. فقد قال بعد سرده لعدد من الأحاديث تفسر هذه الآية:" فهذه طرق لهذا الحديث مرسلة ومتصلة يشدّ بعضها بعضا"[6]

---

(1)- أنظر 24/1، 109. 8/2، 20. 17/3، 59. 61/4، 84. 50/5، 158. 225/6. 77/7، 135. 105/8، 120.

(2)- المعلق: هو ما حذف من مبتدإ إسناده واحد أو أكثر. أنظر التدريب 117/1

(3)- سورة آل عمران:130

(4)- التفسير 69/2.

(5)- المائدة: 125.

(6)- التفسير 200/3 .

كما كان يورد الحديث المرسل ويعقبه بالمتصل للتأكيد على وروده متصلا[1].

كما كان يؤكد على مسألة الاتصال في الأسانيد التي وردت بصيغة التحديث أو صرح فيها بالسماع، وذلك من أجل الحكم على الإسناد بالجودة والحسن فقد أورد في سبب نزول قوله تعالى﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [2] . حديثا رواه أحمد علّق عليه بالقول:" إسناد جيد متصل حسن قد بيّن فيه السماع المتصل"[3]

المطلب الثاني: المرسل

"والمرسل هو ما رواه التابعي سواء كان كبيرا أم صغيرا عن النبيﷺ من قوله أو فعله أو تقريره"[4]

وللعلماء في حكمهم على الحديث المرسل أحوالا متعددة يرجع أصلها إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: القبول المطلق، الثاني: الرد المطلق، الثالث: التفصيل.

ومذهب القبول المطلق ينسب إلى مالك وأبي حنيفة وجمهور أصحابهما. وهو أحد الروايتين عن أحمد وإليه ذهبت جماعة من المحدثين وحكاه النووي عن أكثر الفقهاء.

([1])- أنظر تفسير قوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام) يونس : 25

([2])- النحل: 90.

([3])- التفسير 341/4.

([4])- الوسيط لأبي شهبة ص 280.

وأما القول بالرد المطلق فهو مذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول.

وأما القول بالتفصيل في الحكم فقد اختلف أصحابه في الشروط التي ينبغي أن تتحقق في الراوي أو المروي حتى تقبل الرواية.[1]

ولعل المطلع على آراء ابن كثير في المسألة يدرك من أول وهلة ودون كبير عناء أنه يميل إلى التفصيل في الحكم. وهذا ما يمكن أن يفهم في كلامه عن الحديث المرسل في كتابه "اختصار علوم الحديث" فعلى الرغم من أنه لم يكشف صراحة عن رأيه حيث اكتفى بعرض آراء العلماء في المسألة على النحو الذي اختصرناه سلفا إلا أنه خص رأي الشافعي بشيء من البسط والإيضاح. مما أوحى لنا أنّه يذهب المذهب نفسه خصوصا أنه شافعي من حيث المشرب الفقهي. وهذا نصه:" ... وأما الشافعي فنصَّ على أن مرسلات سعيد بن المسيب حسان قالوا لأنه تتبعها فوجدها مسندة والله أعلم. والذي عوّل عليه كلامه في الرسالة أن مراسيل كبار التابعين حجة إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة أو اعتضدت بقول صحابي أو أكثر العلماء أو كان المُرسِلُ لو سمّى لا يُسمي إلا ثقة. فحينئذ يكون مرسله حجة ولا ينتهض إلى مرتبة المتصل. قال الشافعي: وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحدا قبلها"[2]

([1])- أنظر تفصيل المسألة في أسباب اختلاف المحدثين د: خلدون الأحدب الدار السعودية ط1 (1985/1405) ص226-255.

([2])- اختصار علوم الحديث ص46.

وأما الواقع العملي في تفسيره فهو ينطق صراحة بما استوحيناه -سلفا- من كونه يقبل المراسيل التي توافرت فيها شروط معينة ترفعها إلى مرتبة الاحتجاج.

من ذلك مثلا: عند تفسير قوله تعالى﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا..﴾ [1]. فقد أورد حديث محمد بن عبد الرحمان بن ثوبان مرفوعا إلى رسول الله ﷺ:« الفجر فجران فالذي كأنه ذنب السرحان لا يحرم شيئا، وإنما هو المستطير الذي يأخذ الأفق فإنه يُحل الصلاة ويُحرم الطعام». ثم علّق عليه بالقول: وهذا مرسل جيد[2]

وفي موضع آخر من نفس السورة عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ..﴾ [3]

أورد حديث الحسن بن أبي الحسن مرفوعا«كلا أيمان الرماة لغو لا كفارة فيها ولا عقوبة». ثم علّق عليه بالقول: هذا مرسل حسن عن الحسن. [4]

وفي موضع آخر عند تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ [5]

---

(1)- البقرة: 187.

(2)- التفسير 263/1.

(3)- البقرة:225.

(4)- التفسير 314/1.

(5)- النساء:17.

أورد حديث الحسن مرفوعا: «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر» ثمّ قال: هذا مرسل حسن عن الحسن البصري -رحمه الله-.[1]

وعند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ...﴾[2] أورد حديثا لشهر بن حوشب مرفوعا «لا تسجد لي يا سلمان واسجد للحي الذي لا يموت» وعلّق عليه بالقول: وهذا مرسل حسن[3]

وهذه نماذج من حكمه على بعض المراسيل التي رأى أنها تصلح للاحتجاج ولكنه رد في مقابل هذا أحاديث أخر بسبب الإرسال. وعدم احتفافها بالقرائن المقوية له.ومن ذلك مثلا

وعند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾[4] أورد حديث «إن هذه أيام أكل وشرب وذكر الله إلا من كان عليه صوم من هدي» فعلق عليه قائلا: زيادة حسنة ولكن مرسلة[5]. أي أنه أعل الحديث بالإرسال.

وعند تفسير قوله تعالى:﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾[6]

أورد عدد من الأحاديث ثم علق بالقول: و لم يتقدم إلا مرسلات لا يعتمد عليها[7]

([1])- التفسير 142/2

([2])- الفرقان: 58.

([3])- التفسير 5 /19

([4])- البقرة: 203.

([5])- التفسير 289/1.

([6])- الشعراء: 224.

([7])- التفسير53/6.

فهذه بعض النماذج التي تؤكد تعامل ابن كثير مع المراسيل على وفق مذهب أهل التفصيل في الحكم.

المطلب الثالث: علم الرجال

وهو علم الجرح والتعديل، وهو علم قائم بذاته من أنواع علوم الحديث وبحكم أنه يتعلق بالإسناد ذكرناه هنا، رغم انه يستأهل أن يتناول في مبحث مستقل لاحتفاء الحافظ ابن كثير به في تفسيره بل وفي جميع مؤلفاته، ولكن طبيعة موضوعنا هذا تستلزم ذكره هنا ولو اختصارا.

ويعد الحافظ ابن كثير من أهل هذا الفن وله فيه كتاب مستقل – أشرنا إليه آنفا- وهو كتاب " التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل" وقد سلك –رحمه الله- مسلك المتكلمين في الرجال في جميع مؤلفاته، حيث كان يُصدر أحكامه على رجال الإسناد جرحا وتعديلا إما بالحكم عليه بنفسه أو بالاعتماد على أقوال أئمة هذا الشأن وهذا هو الغالب، للوصول إلى الحكم على الحديث صحة أو ضعفا.

نماذج عن المُعدِّلين وعباراته في التعديل

1- ابن عقيل هذا يحتج به الأئمة الكبار[1]

2- أحمد بن محمد بن مسلم هذا وثقه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي[2]

([1])- التفسير: 21/1

([2])- المصدر نفسه 133/1

3- عباد بن راشد ثقة[1]

4- داود بن صالح تمار المدني مولى الأنصار وقال الإمام أحمد: لا أرى به بأسا وذكره ابن حبان في الثقات. و لم أر أحدا جرحه[2].

5- الصلت بن بهران كان من ثقات الكوفيين و لم يُرم بشيء سوى الإرجاء، وقد وثقه الإمام أحمد ويحي بن معين وغيرهما[3]

6- عوف بن أبي جليلة الأعرابي أحد الأئمة الثقات[4].

●نماذج عن المُجَرحين وعبارته في جرحهم:

1- وجعفر هذا هو ابن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الزبيري قال البخاري: لا يتابع في حديثه وقال الحافظ الأزدي أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث. وتكلم عليه الإمام أبو جعفر[5].

2- محمد بن السائب الكلبي متروك الحديث[6]

3- موسى بن عبيدة وقد تكلموا فيه عن محمد بن كعب [7]

4- حصين بن مخارق متهم بالوضع[8]

([1])- المصدر السابق 42/2

([2])- المصدر نفسه 166/2

([3])- المصدر نفسه 299/3.

([4])- المصدر نفسه 19/5

([5])- المصدر نفسه 16/1

([6])- المصدر نفسه 16/1

([7])- المصدر نفسه 194/1

([8])- المصدر نفسه 279/1.

5- ابن لهيعة وشيخه الإفريقي ضعيفان[1]

6- عبد بن مؤمل ليس بالقوي[2]

7- الفضل الرقاشي ضعيف بمرة[3]

8- عمر بن عبد الله بن يعلى الثقفي مجمع على ضعفه، وذكروا أنه كان يشرب الخمر، وقال الدارقطني متروك[4].

9- أبو بكر العيسى في حكم المجهول[5].

10- عطاء بن أبي أسلم الخراساني له غرابات وفي بعض حديثه نكارة[6].

ولعلنا نلاحظ من خلال هذه النماذج مدى الثراء والتنوع في عبارات الجرح والتعديل والتي بلغت المئات في كامل الكتاب[7].

هذا وقد يقف الحافظ ابن كثير في بعض الأحيان عند بعض الرواة مكتفيا بالتعريف بهم دون إصدار أي حكم[8].

---

(1)- المصدر نفسه 308/1.

(2)- المصدر نفسه 48/2.

(3)- المصدر نفسه 292/2.

(4)- المصدر نفسه 105/3.

(5)- المصدر نفسه 98/4.

(6)- المصدر نفسه 246/6.

(7)- ذكر صاحب كتاب الحافظ ابن كثير وأثره في علم الحديث (ص531) بأنه أحصى 470 حكما وجّهها ابن كثير لـــ 376 راو مع احتساب الأحكام المكررة في بعض الرواة.

(8)- أنظر كنماذج على ذلك التفسير 115/1، 235. 59/2، 102. 206/3، 255. 42/5 319/7 210/8.

المبحث الرابع: علوم الحديث المتعلقة بالمتن.

المتن هو ما ينتهي إليه السند من الكلام[1]. وهو المقصود من أبحاث علم المصطلح وذلك للتوصل لمعرفة ثبوته من عدمه واعتناء الحافظ ابن كثير بمتون الأحاديث في كامل مؤلفاته كانت السمة البارزة. وفي تفسيره ونظرا لخصوصية الموضوع المتعلقة بشرح معاني كلام الله. فقد بلغ في اعتنائه بالمتون الغاية في الدقة والإتقان فكثيرا ما كان يسوق عشرات الأحاديث والآثار في تفسير الآية الواحدة ويعتني بأدق تفاصيل اختلافات الألفاظ حرصا منه على تحرير المعنى المراد.

كما فعل مع حديث «إني سألت الله ثلاثا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة .. »[2] وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً﴾[3].

وكذلك أحاديث الإسراء[4] وأحاديث الصلاة على النبي ﷺ[5]

فلقد حشد في هذه المواضع وغيرها كثير، عددا هائلا من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، ومن شتى كتب السنة من صحاح وسنن ومسانيد ومعاجم ومصنفات ومن كتب التفسير التي تسوق الأحاديث بالأسانيد وكان

([1])- تيسير مصطلح الحديث د: محمود الطحان مكتبة المعارف الرياض ط 8(1987/1407) ص 16.

([2])- التفسير 3 /161-163

([3])- سورة الأنعام:65

([4])- عند تفسيره فاتحة سورة الإسراء. أنظر التفسير 5/3-29

([5])- عند تفسيره(إن الله وملائكته يصلون على النبي) الأحزاب: 56 أنظر التفسير 6/219-233.

حريصا في كل هذا على الدقة والأمانة كما كان يعرضها على موازين النقد الحديثي ليكشف ما بها من علل وأوهام حتى يتميز الصحيح من السقيم.

هذا وسنكتفي بالوقوف على أنواع ثلاثة من علوم الحديث المتعلقة بالمتن في تفسيره تؤكد صدقية ما كنا نقول.

المطلب الأول: المرفوع

المرفوع هو ما أضيف إلى النبيﷺ خاصة قولا كان أو فعلا أو تقريرا[1]. ويدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل[2].

وتفسير ابن كثير يحوي ألاف المرفوعات -كما أشرنا آنفا- فيها من الأقوال وهو النسبة الغالبة وكذا الأفعال والتقريرات.

فمن المرفوع القولي: قول ابن كثير: روى البخاري والنسائي وغيرهما من حديث جماعة منهم يونس ويحي بن سعيد وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد أن رسول اللهﷺ قال: (ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالسوء وتحضه عليه. والمعصوم من عصم الله)[3].

ومن المرفوع الفعلي: وهو أن يقول الراوي رأيت رسول اللهﷺ يفعل كذا.

([1])- أنظر مقدمة ابن الصلاح ص32. التدريب 183/1-184.

([2])- المقدمة ص32.

([3])- التفسير:63/2 عند تفسير قوله تعالى (يآأيها الذين أمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم...) آل عمران: 118.

من شواهده: ما جاء في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول اللهﷺ «يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين» [1].

ومن المرفوع التقريري: والمرفوع التقريري كأن يُفعل بحضرة النبيﷺ فعل أو أن ينقل إليه ذلك فلا يُنكر.

ومن شواهده في التفسير: ما ذكره ابن كثير من رواية أحمد حدثنا حسن بن موسى حدثنا ابن لهيعة حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمان بن جبير عن عمرو بن العاص ﷺ أنه قال لما بعثه النبيﷺ إلى ذات السلاسل قال: «احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح قال: فلما قدمنا على رسول اللهﷺ ذكرت له ذلك فقال: (يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟) قال: قلت يا رسول الله إني احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فذكرت قول الله ﷻ "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما" فتيممت ثم صليت فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا» [2].

ومما كان يعده الحافظ ابن كثير من أنواع المرفوع أيضا "قول الصحابي من السنة كذا".

([1])- المصدر السابق 29/1 عند شرحه للبسملة في أول سورة الفاتحة.

([2])- المصدر نفسه 161/2-162.

ومن شواهده عند تفسيره قوله تعالى:﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [1].

أورد ما رواه ابن خيثمة في صحيحه: حدثنا أبو كريب حدثنا أبو خالد الأحمر عن شعبة بن الحكم عن مسقم عن ابن عباس قال: «لا يُحرم بالحج إلا في أشهر الحج فإن من سنّة الحج أن يُحرم بالحج في أشهر الحج». ثم علق عليه بالقول :هذا إسناد صحيح وقول الصحابي من السنّة كذا في حكم المرفوع عند الأكثرين ولا سيما قول ابن عباس تفسيرا للقرآن وهو ترجمانه[2].

المطلب الثاني: الموقوف

الحديث الموقوف هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير فوقف عليه و لم يتجاوز به إلى النبي ﷺ [3]. وهو كالمرفوع، فيه المتصل وغير المتصل وتفسير ابن كثير مليء بالآثار الموقوفة فلا تكاد تُمر آية إلا ويستعين في تفسيرها بأثر موقوف على الأقل.

وقد اعتنى به عناية فائقة كما فعل مع المرفوع تماما حيث كان يجمع طرقه ويتتبع أسانيده ويحكم عليه صحة وضعفا، كما أظهر براعة في استعماله، فهو يُعلّ بها المرفوعات تارة[4] ويرجحه عليها تارة أخرى[5]، ويُعضّد بها

([1])- البقرة: 197.

([2])- التفسير 278/1.

([3])- مقدمة ابن الصلاح ص33. التدريب 184/1.

([4])- التفسير 305/1. 100/2

([5])- المصدر نفسه 246/1، 169 23/2 240/5 128/7.

الحديث الضعيف لتقويته[1]. أو يعتمد عليه في تفسير الآية إذا لم يجد من المرفوع ما يفي بالغرض[2].

المطلب الثالث: مختلف الحديث

مختلف الحديث عرفه الإمام النووي بقوله:" هو أن يأتي حديثان متضادان ظاهرا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما" [3]. وقال ابن حجر:"الحديث الذي عارضه –ظاهرا- مثله"[4].

وقد عبر الحافظ السخاوي عن أهمية هذا العلم بقوله:"وهو من أهم الأنواع مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء وإنما يكمل به من كان جامعا لصناعتي الحديث والفقه غائصا على المعاني الدقيقة"[5].

ولقد كان الحافظ ابن كثير واحدا من أئمة هذا الشأن فلقد كان يدفع التعارض الذي يبدو في الظاهر بين النصوص.

فزيادة على دفعه للتعارض الذي يبدو بين الآية والحديث في بعض المواطن كما بين قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [6]. وبين حديث «لا تفضلوني عن الأنبياء» [7].

([1])- المصدر نفسه 194/3

([2])- المصدر نفسه 352/1 39/2 280/3.

([3])- التدريب 196/2.

([4])- نزهة النظر شرح نخبة الفكر.ص37.

([5])-فتح المُغيث شرح الفية الحديث،شمس الدين السخاوي. دار الكتب العلمية بيروت. ط1 (1994/1414). 71/3.

([6])- البقرة: 253.

([7])- التفسير 354/1.

وكذلك بين قوله تعالى: ﴿ فَاكْتُبُوهُ ﴾ [1] وبين حديث«إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» [2]

فإنه يقوم بنفس العمل بين نصوص السنة النبوية التي يبدو عليها تعارض بين ظواهرها وذلك بالجمع بينها إن أمكن فإن تعذر الجمع فيلجأ إلى الترجيح بين الروايات.

أولا: الجمع بين الروايات

ومن أهم شروط الجمع صلاحية الروايات المتعارضة للاحتجاج وتكافؤها في القوة فإذا اختلّ هذا الشرط فلا داعي للجمع بل يصار إلى ترجيح الأقوى. يقول الإمام السخاوي: "وجملة الكلام فيه أنا نقول المتن الصالح للحجة إن نفاه بحسب الظاهر مثل آخر مثله وأمكننا الجمع بينهما بوجه صحيح زال به التعارض[3].

ومن أمثلة جمعه بين الأحاديث المتعارضة قوله « وقال أبو داود[4]:" حدثنا مُسدد حدثنا يحي عن جابر بن صبح سمعت حلاسا الهجري قال سمعت عائشة تقول: كنت أنا ورسول اللهﷺ في الشعار الواحد وأنا حائض طامث فإن أصابه مني شيء غسل مكانه و لم يعده. فإن أصابه –يعني ثوبه– شيء غسل مكانه و لم يُعده وصلى فيه"».

([1])- البقرة: 282.

([2])- التفسير 388/1.

([3])- فتح المُغيث 71/3.

([4])- سنن أبي داود كتاب الطهارة. باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع (ح-269) المكتبة العصرية بيروت 70/1

فأما ما رواه أبو داود[1]«حدثنا سعيد بن عبد الجبار حدثنا عبد العزيز يعني ابن محمد عن أبي اليمان عن أم ذرة عن عائشة أنها قالت كنت إذا حضت نزلت عن المثال عن الحصير فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم تدنوا منه حتى تطهر"».. فهو محمول على التنزه والاحتياط) [2].

ثانيا: الترجيح

فإن تعذر الجمع لجأ الحافظ ابن كثير إلى الترجيح بين الروايات.

ومن ذلك قوله بعد إيراده حديثا في تحريم لحوم الخيل:(فلو صح هذا الحديث لكان نصا في تحريم ركوب الخيل ولكن لا يقاوم ما ثبت في الصحيحين عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحُمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل) [3].

المبحث الخامس: علوم الحديث المشتركة بين الإسناد والمتن

ونكتفي بذكر نوعين اثنين منهما نظرا لكثرة ورودهما في عباراته النقدية وهما الغريب والمنكر.

([1])- نفس المصدر والكتاب والباب: (ح271)

([2])- التفسير 304/1 عند تفسيره قوله تعالى (ويسألونك عن المحيض...)البقرة 222. وانظر مثلا آخر في جمعه بين المتعارض من أحاديث تحريم مكة عند تفسير قوله تعالى (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا) البقرة:126. أنظر التفسير 206/1-207.

([3])- المصدر نفسه 319/4. عند تفسير قوله تعالى(والخيل والبغال والحمير لتركبوها) النحل 8. وانظر مثالا آخر عند تفسير قوله تعالى(فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم...) النور:61. التفسير 347/5.

المطلب الأول: الغريب

يقول الحافظ ابن كثير:"أما الغرابة فقد تكون في المتن بأن يتفرد بروايته واحد أو في بعضه، كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها غيره وقد تكون الغرابة في الإسناد كما إذا كان أصل الحديث محفوظا من وجه آخر أو وجوه، ولكنه بهذا الإسناد غريب.

فالغريب: ما تفرد به واحد وقد يكون ثقة وقد يكون ضعيفا ولكل حكمه"[1].

فالمتتبع للعبارات النقدية التي أطلقها ابن كثير على الأحاديث في تفسيره يجد ودون كبير عناء أن لفظ الغرابة بجميع اشتقاقاتها هي أكثر المصطلحات انتشارا، ولقد تفنن في استعمالها حسب طبيعة حكمه على الحديث. فإذا أراد أن يعبر عن الغرابة في الإسناد فيقول مثلا:

"وهذه الطريق غريبة ليست في شيء من الكتب الستة وأصل الحديث في صحيح مسلم من وجه آخر"[2]. " اسناد غريب جدا"[3]. أو يقول:"غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه و لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة"[4].

([1])- اختصار علوم الحديث: ص161-162.

([2])- التفسير 206/1.

([3])- المصدر نفسه 173/8.

([4])- المصدر نفسه 186/3.

●وغرابة المتن يعبر عنها إما بإطلاق لفظ (غريب) كأن يقول:"حديث غريب" أو "حديث غريب جدا" وهذا منتشر جدا في تعاليقه[1].

أو يقول:"وهو من غرائب الصحيح"[2]. أو "غريب جدا من غرائب الحديث وأفراده"[3].

●ويعبر عن غرابة السند والمتن معا بالقول:

"حديث غريب وسياق عجيب"[4]. أو يقول:"حديث غريب جدا وفي سنده وسياقه نظر"[5]. "هذا حديث غريب وفيه نكارة"[6]. "هذا حديث غريب جدا وفيه نكارة شديدة"[7].

"حديث غريب جدا وفيه ألفاظ منكر رفعها"[8]. "فهذا الحديث من غرائب رواياته فإن فيه نكارة وغرائب ألفاظ وسياقا عجيبا ولعله منام"[9].

([1])- المصدر نفسه 202/1،118،27. 112/2،89، 87/3،60. 49/4،16
144/5،7 121/6، 228. 105/7، 201. 14/8، 317.

([2])- المصدر نفسه 112/7.

([3])- المصدر نفسه 190/7.

([4])- المصدر نفسه 172/1 291/4،132 .

([5])- المصدر نفسه 24/4.

([6])- المصدر نفسه 158/5.

([7])- المصدر نفسه 231/5.

([8])- المصدر نفسه 330/7.

([9])- المصدر نفسه 296/7.

●ويعبر عن الغريب الصحيح بالقول: "هذا حديث غريب صحيح الإسناد"[1]. "هذا غريب من هذا الوجه وإسناده لا بأس به رجاله كلهم معروفون إلا أحمد بن طارق هذا فإني لا أعرفه بعدالة أو جرح"[2].

"أثر غريب يشهد له بالصحة ما رواه أبو داود..." [3].

●وأما الغريب الضعيف فهو الغالب على الغرائب وألفاظ ابن كثير في هذا كثيرة جدا من ذلك قوله: "منكر غريب"[4]. "غريب ولا يكاد يصح إسناده فإن فيه رجلا مبهما ومثله لا يُحتج به"[5]."غريب من هذا الوجه ضعيف"[6]. "أثر غريب وهو مرسل"[7]. "هذا مرسل غريب"[8]. "غريب وإسناده لا يصح" [9]. "هذا غريب في إسناده من لا أعرفه" [10]. "غريب ضعيف"[11].

([1])- المصدر نفسه 383/1.

([2])- المصدر نفسه 289/2.

([3])- المصدر السابق 10/3

([4])- المصدر نفسه 16/1

([5])- المصدر نفسه 99/1.

([6])- المصدر نفسه 320/1.

([7])- المصدر نفسه 211/2.

([8])- المصدر نفسه 291/2.

([9])- المصدر نفسه 216/3.

([10])- المصدر نفسه 254/4.

([11])- المصدر نفسه 57/5..

"حديث غريب بل منكر ضعيف"[1]. "حديث غريب من هذا الوجه وفيه انقطاع"[2]. "غريب وفيه نكارة شديدة"[3]. "هذا غريب والثابت ما تقدم"[4].

المطلب الثاني: المُنكر

وفي تعريفه للمنكر يقول ابن كثير: " وهو كالشاذ إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود وكذا إن لم يكن عدلا ضابطا وإن لم يخالف فمنكر مردود. وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قبل شرعا ولا يقال له منكر وإن قيل له ذلك لغة"[5].

وعلى هذا فالمنكر عند الحافظ ابن كثير له صور متعددة: فحديث الثقة مخالف للثقات منكر عنده وهو نفسه الشاذ والضعيف إذا روى حديثا وخالف الثقات منكر أيضا وهو مااستقر عليه تعريف المتأخرين للمنكر.

وكذا الضعيف إذا تفرد بأصل حديث وكان تفرده لا يُحتمل فروايته مُنكرة.

●ومثال الصورة الأولى قول ابن كثير تعليقا على حديث رواه الترمذي والنسائي في كتاب التفسير من سننيهما وابن ماجه من طرق عن نوح ابن قيس الحراني: "وقد وثقه أحمد وأبو داود وغيرهما وحكى ابن معين تضعيفه وأخرجه

([1])- المصدر نفسه 5/ 120.

([2])- المصدر نفسه 229/6.

([3])- المصدر نفسه 73/7.

([4])- المصدر نفسه 284/8.

([5])- اختصار علوم الحديث ص55.

مسلم وأهل السنن وهذا الحديث فيه نكارة شديدة"[1]. ونوح بن قيس الحرابي لا يمكن أن ينكر حديثه إلا ذا خالف الثقات.

●ومثال الصورة الثانية وهي مخالفة الضعيف لحديث الثقات قول ابن كثير تعليقا على الحديث المرفوع: « " أن رسول الله ﷺ ضرب بيده على الحائط ومسح بهما وجهه...» ولكن في إسناده محمد بن ثابت العدلي وقد ضعفه بعض الحفاظ ورواه غيره من الحفاظ فوقفوه على فعل ابن عمر، قال البخاري، وأبو زرعة وابن عدي وهو الصواب، وقال البيهقي: رفع هذا الحديث منكر)[2].

●أما الصورة الثالثة تفرد من لا يُحتمل تفرده، فأمثلته كثيرة في تفسيره. من ذلك قوله:"حديث منكر غريب وجعفر هذا هو ابن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الزبيري قال البخاري: لا يُتابع في حديثه وقال الحافظ أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث"[3].

وقال أيضا:" فإنه كما ترى من مفردات ابن لهيعة وهو ضعيف"[4]. وهذا من المنكر حسب تعريفه. وقال في موضع ثالث: "حديث مُنكر لا يعرف

([1])- التفسير 304/4-305. عند تفسيره قوله تعالى(ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين) الحجر 24.

([2])- المصدر نفسه 192/2. عند تفسير قوله تعالى: (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) النساء 43.

([3])- المصدر السابق16/1. في المقدمة.

([4])- المصدر نفسه 46/2. عند تفسير (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة..) آل عمران 96.

إلا من طريق حسين الأشقر وهو شيعي متروك"[1]. وفي موضع آخر قال: "منكر جدا وفرات بن السائب ضعفه أحمد وابن معين"[2].

وقال أيضا: "منكر جدا والقاسم والراوي عنه وهو جعفر بن الزبير كلاهما متروك"[3].

● وقد يعبر ابن كثير عن المُنكر بعبارات أخرى نذكر منها: " فيه نكارة توجب رده"[4].

"وفيه نكارة"[5]. "هذا حديث غريب منكر من هذا الوجه"[6]. "وفي بعض ألفاظه نكارة وغرابة"[7]. "وفي متنه غرابة ونكارة"[8].

المبحث السادس: جهوده في التصحيح والتعليل

إن المتتبع لتعليقات الحافظ ابن كثير في كتابه التفسير يقف على موسوعة ضخمة من الأقوال والأحكام التي تدلل على امتلاك الرجل لملكة نقدية كبيرة يقول الدكتور عدنان شلش[9]: "الحافظ ابن

([1])- المصدر نفسه 288/6. عند تفسير (إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون) يس29.

([2])- المصدر نفسه 113/8 عند حديثه عن فضل سورة الملك.

([3])- المصدر نفسه 194/8 عند تفسير (لابثين فيها أحقابا) النبأ 23.

([4])-المصدر نفسه 92/1 عند تفسير (أتجعل فيها من يفسد فيها) البقرة 30.

([5])- المصدر نفسه 24/2 عند تفسير (يا مريم اقنتي لربك) آل عمران 43.

([6])- المصدر نفسه 64/3 عند تفسير (يريدون أن يخرجوا من النار) المائدة 37.

([7])- المصدر نفسه 7/5 عند تفسير (سبحان الذي أسرى بعبده) الإسراء 1.

([8])- المصدر نفسه5/8 عند تفسير (هو الأول والآخر والباطن) الحديد 3.

([9])- الإمام ابن كثير وأثره في علم الحديث ص517.

كثير ذكر في كتابه التفسير (7878) حديثا، وقليلا ما نجد حديثا دون تعقيب عليه أو حكم وأستطيع أن أقول أنه حكم على معظمها لأن الأحاديث التي عقب عليها هو بنفسه أكثر من (2000) حديث والتي ذكر أحكام النقد معها أكثر من (850) حديث والتي أوردها من الصحيحين أو خرج منهما (2275) حديثا فمجموع الأحاديث التي نقدها لا يقل على (5000) حديث وهذا عدد لا يستهان به في حد ذاته".

ومن الطبيعي أن تستأثر أحكامه المتعلقة بالتصحيح والتعليل أكثر هذه المواضع النقدية لأنها الغاية المرجوة من كل عمل نقدي.

وسأقف في هذه العجالة على بعض جهوده في ذلك مستهدفا الكشف على الأحكام التي أطلقها هو في تصحيح حديث أو تضعيفه لا التي نقل فيها أحكام غيره من الحفاظ دون تعليق.

المطلب الأول: بعض جهوده في تصحيح الأحاديث.

أولا: نماذج عما استقل فيها بالحكم على الحديث

1- عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [1]. أورد حديثا رواه ابن أبي حاتم: «كان رسول الله ﷺ وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى" ثم عقب عليه بالقول: هذا إسناده صحيح و لم أره في شيء من الكتب الستة ولكن له أصل في الصحيحين عن أسامة بن زيد» [2].

---

(1)- سورة البقرة: 109.

(2)- أنظر التفسير 185/1.

2- وعند تفسيره لقوله تعالى﴿ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [1] أورد حديثا من رواية أحمد جاء في آخره «...وما من جرعة أحب إلى الله من جرعة غيظ يكظمها عبد ما كظمها عبد لله إلا ملأ جوفه إيمانا». وعلق عليه بقوله: "انفرد به أحمد وإسناده حسن ليس فيه مجروح ومتنه حسن"[2].

3- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ [3].أورد حديثا مرفوعا من رواية أحمد جاء في مطلعه: «إن الله زوى لي الأرض حتى رأيت مشارقها ومغاربها...» وعلق عليه بالقول: "ليس في شيء من الكتب الستة وإسناده جيد قوي"[4].

4- كما للحافظ عبارات نقدية أخرى كثيرة في التصحيح نذكر منها: "إسناد جيد حسن"[5]. "إسناد جيد مستقيم"[6]. "هذا إسناد صحيح وجهالة الصحابي لا تضر"[7]. "إسناد جيد قوي صحيح"[8]. "إسناد جيد متصل حسن قد بين فيه السماع المتصل"[9]. "على شرط الشيخين ولم يُخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة"[10]. "تفرد بروايته النسائي ورجال إسناده كلهم

([1])- آل عمران: 134.

([2])- التفسير 72/2

([3])- الأنعام: 65.

([4])- التفسير 163/3.

([5])- المصدر نفسه 75/1.

([6])- المصدر نفسه 321/1.

([7])- المصدر نفسه 226/2.

([8])- المصدر نفسه 34/3.

([9])- المصدر نفسه 341/4.

([10])- المصدر نفسه 207/6.

ثقات"[1]. إلى غير ذلك من العبارات المتنوعة التي تبرهن في مجملها على رسوخ قدمه في علم الحديث.

ثانيا: نماذج من الأحكام التي صدرت منه بناء على ردّ أو تعقّب

1-عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [2]. أورد حديثا مرفوعا من رواية أبي يعلى الموصلي في مسنده: «ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة» قال ابن كثير تعليقا عليه: "وقول علي بن المديني والترمذي: ليس إسناد هذا الحديث بذاك. فالظاهر لأجل جهالة مولى أبي بكر ولكن جهالة مثله لا تضر لأنه تابعي كبير ويكفيه نسبته إلى أبي بكر فهو حديث حسن والله أعلم"[3].

2- أورد في مقدمة تفسير سورة الضحى حديثا في مشروعية التكبير ابتداء من هذه السورة إلى آخر سورة من سور القرآن ثم قال: "فهذه سنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزي من ولد القاسم بن أبي بزة وكان إماما في القراءات فأما في الحديث فقد ضعفه أبو حاتم الرازي وقال: لا أُحدث عنه وكذا أبو جعفر العقيلي قال: هو منكر الحديث، لكن حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في شرح الشاطبية عن الشافعي أنه سمع رجلا يكبر هذا التكبير في الصلاة فقال: أحسنت وأصبت السنة وهذا يقتضي صحة هذا الحديث"[4].

([1])- المصدر نفسه 37/7.

([2])- آل عمران: 135.

([3])- التفسير 75/2.

([4])-المصدر السابق 265/8.

ثالثا: تصحيحه لبعض الأحاديث الضعيفة بتعدد الطرق

1- أورد عددا من الأحاديث في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾[1]. ثم علق عليه بالقول: فهذه طرق لهذا الحديث مرسلة ومتصلة يشدّ بعضها بعضا[2].

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[3]. قال: "جاء في الحديث المروي في المسانيد والسنن ومن طرق يشد بعضها بعضا. «إن اليهود افترقت على إحدى وسبعين فرقة... »"[4]

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾[5].أورد حديثا مرفوعا من رواية أحمد. وفيه «أن رجلا سأل الرسول ﷺ عن سبإ...الحديث» ثم أورد له طرقا أخرى من رواية ابن أبي حاتم وابن جرير ثم علق بالقول: "فقوي هذا الحديث وحسن"[6].

وهذه نماذج على سبيل المثال لا الحصر ونظيراتها كثيرة في التفسير[7].

---

(1)- الأنعام: 125.

(2)- التفسير 3/ 200.

(3)- هود:110

(4)- التفسير 4/ 210.

(5)- سبأ: 15.

(6)-التفسير 248/6.

(7)- المصدر نفسه 49/1، 191 243/2. 28/3، 194، 312.

المطلب الثاني: بعض جهوده في تعليل الأحاديث

أولا: نماذج مما استقل في الحكم بتضعيفه

1- عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾[1]. أورد حديث « كل حرف من القرآن يذكر فيه القنوت فهو الطاعة» ثم علق عليه بالقول: " وكذا رواه الإمام أحمد عن حسن بن موسى عن ابن لهيعة عن دراج بإسناد مثله ولكن في هذا الإسناد ضعف لا يعتمد عليه ورفع هذا الحديث منكر وقد يكون من كلام الصحابي. أو من دونه والله أعلم، وكثيرا ما يأتي بهذا الإسناد تفاسير فيها نكارة فلا يُغتر بها فإن السند ضعيف"[2].

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الذين آمَنُوا بالقَوْلِ الثَابِتِ... ﴾[3]. أورد حديثا مطولا من رواية أبي يعلا الموصلي ثم علّق بالقول: "هذا حديث غريب جدا وسياق عجيب ويزيد الرقاشي راويه عن أنس له غرائب ومنكرات وهو ضعيف الرواية عن الأئمة" [4].

ثانيا: نماذج من تضعيفه بعض الأحاديث بناء على رد أو تعقب

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّه...﴾ [5]. قال ابن كثير: "قد روى القاضي عياض في أول كتابه الشفاء بسنده عن محمد بن محمد بن مرزوق حدثنا قتادة حدثنا الحسن عن قتادة عن يحي بن وثان

([1])- البقرة 110

([2])- التفسير 192/1.

([3])- إبراهيم:27..

([4])- التفسير: 291/4.

([5])- الأعراف:143.

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « لما تجلى الله لموسى عليه السلام كان يُبصر النملة على الصفا في الليلة الظلماء مسيرة عشرة فراسخ» ثم قال: ولا يبعد على هذا أنه يُختص نبي لما ذكرناه من هذا الباب. بعد الإسراء والحُضوة بما رأى من آيات ربه الكبرى انتهى ما قاله. وكأنه صحح هذا الحديث وفي صحته نظر ولا تخلو رجال إسناده من مجاهيل لا يُعرفون ومنكر هذا. إنما يقبل من رواية العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى منتهاه والله أعلم[1].

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ...﴾ [2] أورد حديث ذلك اليهودي الذي قال لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي حتى نسأله عن هذه الآية ﴿﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ﴾... الحديث ثم علق بالقول: "وقال الترمذي: حسن صحيح وهو حديث مُشكل وعبد الله بن سلمة في حفظه شيء وقد تكلموا فيه ولعله اشتبه عليه التسع الآيات بالعشر الكلمات فإنها وصايا في التوراة لا تعلق لها بقيام الحجة على فرعون والله أعلم) [3].

ثالثا: عبارات نقدية أخرى في التضعيف

تفنن الحافظ ابن كثير في التعليق على الأحاديث الضعيفة بصيغ شتى متنوعة زيادة على ما ذكرنا وكل منها يشير إلى مدلول علمي محدد ومن ذلك: "وفي صحة هذا نظر"[4]. "وهذا لا أصل له ولا رأيته في شيء من الكتب المعتمد عليها ولا غيرها"[5].

([1])- التفسير 277/3.

([2])- الإسراء 101.

([3])- التفسير 77/5.

([4])- المصدر نفسه 24/1

([5])- المصدر نفسه 30/1.

"وهذا لا يثبت من هذا الوجه"[1]. "وفي هذا الإسناد ضعف لا يُعتمد عليه"[2]. "هذا إسناد صحيح ولكن فيه علة بسبب قول الراوي: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة"[3].

"فإنه من مفردات ابن لهيعة وهو ضعيف"[4]. "هذا إسناد لا يفرح به"[5]. "وهذا حديث ضعيف على كل حال"[6]. "غريب لا يُعرف إلا من هذا الوجه و لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة"[7]. "هذا حديث غريب جدا وفي سنده وسياقه نظر"[8]. "سياق فيه غرائب عجيبة"[9]. "مرسل وفيه غرابة ونكارة ولعل فيه إدراجا"[10]. "إسناد ضعيف فيه مُبهم لا يُعرف عن شيخ شيعي مُتخرق وهو حسين الأشقر ولا يُقبل خبره في هذا المجال"[11] "وهذا إسناد جيد قوي وسياق غريب"[12].

([1])- المصدر نفسه 168/1.

([2])- المصدر نفسه 193/1.

([3])- المصدر نفسه 8/2.

([4])- المصدر السابق 46/2.

([5])- المصدر نفسه 84/3.

([6])- المصدر نفسه 100/3.

([7])- المصدر نفسه 186/3.

([8])- المصدر نفسه 24/4.

([9])- المصدر نفسه 09/5.

([10])- المصدر نفسه 15/6.

([11])- المصدر نفسه 134/7.

([12])- المصدر نفسه 24/8.

الخـــاتمـــة

وبعد هذه الجولة القصيرة مع ابن كثير في تفسيره من خلال جهوده في نقد الأحاديث يتبين لنا-والله أعلم- أن هذا الكتاب الفذ يحوي صناعة حديثية متينة جديرة بالوقوف عندها والبحث في جزئياتها. ولعلنا من خلال عرضنا هذا قد وفقنا -ولو نسبيا- في الكشف عن ثراء هذا الكتاب بمادة النقد الحديثي التي تكشف عن مكانة ابن كثير المُتقدمة بين حُفاظ الحديث ونقاده ومترلة تفسيره التي تتبوأ الصدارة بلا مُنازع بين كتب التفسير بالمأثور.